كشفت عن استحداث منصة إلكترونية موحدة تربط الإجراءات بالجهات الحكومية وتعزز الشفافية

وزيرة «الشؤون»: لائحة تعاونية جديدة من 122 مادة تعزز الحوكمة وتحمي أموال المساهمين

سلطان العبدان

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة صدور القرار الوزاري رقم (196) لسنة 2026 بإصدار اللائحة الجديدة لتنظيم العمل التعاوني، مؤكدة أنها تمثل محطة مفصلية في مسيرة تطوير القطاع التعاوني في الكويت، وتحل محل اللائحة السابقة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (46) لسنة 2021، ضمن رؤية الوزارة الرامية إلى تحديث المنظومة التشريعية والتنظيمية، وتعزيز الحوكمة والشفافية، ورفع كفاءة الأداء، وحماية أموال المساهمين. وقالت الحويلة، خلال مؤتمر صحافي عقدته الوزارة لإطلاق اللائحة الجديدة، إن اللائحة جاءت ترجمة لتوجيهات القيادة السياسية الرشيدة بتطوير الأداء الحكومي، وتعزيز الحوكمة والشفافية، وحماية المال العام، وذلك بعد مراجعة شاملة للتجربة العملية والاستفادة من الملاحظات الرقابية ودراسة التحديات التي واجهت التطبيق خلال السنوات الماضية، بهدف تقديم إطار تنظيمي حديث يواكب المتغيرات ويستجيب لمتطلبات المرحلة المقبلة. وأكدت أن الوزارة حرصت على أن تكون اللائحة «لائحة للمستقبل»، وليست مجرد تعديل لأحكام سابقة، حيث ركزت على تعزيز التحول الرقمي، وتبسيط الإجراءات، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، ومنح الجمعيات التعاونية أدوات أكثر كفاءة في الإدارة، إلى جانب تشديد الرقابة على كل ما يتعلق بحماية أموال المساهمين وأموال الدولة والدعومات المقدمة للجمعيات.

وأوضحت أن من أبرز ما تضمنته اللائحة إنشاء منصة إلكترونية موحدة لإدارة جميع الإجراءات والتعاملات التعاونية، بما يحقق سرعة الإنجاز، ويوحد الإجراءات، ويعزز الشفافية من خلال الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية، ونشر الأدلة الإرشادية والعقود النموذجية، والإعلان عن المناقصات والممارسات وعروض الأسعار، مع منح فترة انتقالية لا تتجاوز ستة أشهر لاستكمال تشغيل المنصة. وأضافت أن اللائحة اعتمدت نهجا تشريعيا حديثا يقوم على تبسيط الأحكام القانونية، وإحالة الإجراءات التنفيذية إلى أدلة إرشادية متخصصة يتم تحديثها بصورة مستمرة، بما يوفر مرونة أكبر في تطوير الإجراءات دون الحاجة إلى تعديل اللائحة بشكل متكرر.

وأشارت إلى أن اللائحة تضمنت إصلاحات جوهرية في إدارة الجمعيات التعاونية، شملت تنظيم إجراءات التعيين في الوظائف غير الإشرافية، بما فيها وظائف الدوام الجزئي، وإخضاعها لموافقة الوزارة، بما يعزز الرقابة ويرفع كفاءة إدارة الموارد البشرية، إلى جانب إعادة تنظيم جميع التعاقدات واعتماد مبدأ الطرح لعقود الاستثمار والمنشآت والنظافة والحراسة وغيرها، بما يرسخ مبادئ المنافسة والشفافية وتكافؤ الفرص. وفيما يتعلق بالاستثمار، أوضحت الحويلة أن اللائحة طورت نظام استثمار الأفرع والأراضي والمواقع التابعة للجمعيات من خلال إجراءات أكثر وضوحا وشفافية، وإتاحة التظلم إلكترونيا، وتنظيم قواعد تحديد القيمة الاستثمارية والدعم، ومنع الهيمنة على الأفرع والمواقع، إضافة إلى رفع مدة عقود استثمار الأراضي إلى عشر سنوات قابلة للتجديد لمدة خمس سنوات، مع اعتماد زيادة سنوية ثابتة بنسبة 5٪ في القيمة الاستثمارية، بما يعزز الاستقرار الاستثماري ويرفع إيرادات الجمعيات.

وأضافت أن اللائحة أولت اهتماما كبيرا بتنظيم العلاقة بين الجمعيات والموردين، من خلال استحداث نظام إلكتروني يتيح للموردين متابعة تعاملاتهم والاطلاع على حركة البيع والدوران والمخزون لكل منتج، إلى جانب وضع ضوابط موضوعية لاعتماد الموردين والأصناف، وعدم رفض اعتمادها لأسباب تجارية، وحظر التعامل مع أي مورد دون عقد نموذجي معتمد، فضلا عن التأكيد على عدم إلزام الموردين بالمشاركة في المهرجانات أو تقديم خصومات أو مزايا كشرط للتوريد إلا بموافقتهم. وأشارت إلى أن اللائحة شددت كذلك على اتباع سياسة شرائية وتسويقية سليمة وربط عمليات الشراء بمعدلات دوران المخزون، بما يمنع تكدس البضائع ويرفع كفاءة إدارة الأسواق، كما ألزمت الجمعيات بإعداد خطة سنوية للخدمات الاجتماعية تعتمد مسبقا من الوزارة لضمان توجيه مخصصاتها إلى الأغراض ذات الأثر المجتمعي الأكبر.

وأكدت الحويلة أن اللائحة تضمنت أحكاما غير مسبوقة لحماية أموال المساهمين، من خلال تنظيم البضائع المجانية والدعوم المقدمة من الموردين، وإلزامهم بالإفصاح عنها وإثباتها محاسبيا ومطابقة ما يتم استلامه فعليا مع البيانات المالية، بما يعزز الرقابة ويمنع أي تلاعب أو فساد، فضلا عن إلزام الجمعيات بالتعاقد مع مكاتب مراقبة حسابات معتمدة لدى هيئة أسواق المال، واستحداث تنظيم أكثر دقة لعمليات جرد العهد بما يعزز الرقابة المالية ويحافظ على المال التعاوني.

وكشفت عن استحداث نظام نقاط للمستهلكين غير المساهمين يمنحهم مزايا غير نقدية مرتبطة بحجم مشترياتهم، بهدف استقطاب مزيد من المتسوقين وزيادة مبيعات وإيرادات الجمعيات، الأمر الذي ينعكس إيجابا على أرباح المساهمين ويعزز استدامة القطاع التعاوني. وأضافت أن الوزارة أصدرت كذلك قرارا بتعديل اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 1979 بشأن الجمعيات التعاونية، تضمن رفع الحد الأقصى لعائد مشتريات المساهمين من 12٪ إلى 15٪، بما يمنح المساهمين عائدا أكبر على مشترياتهم السنوية ويعزز الميزة التعاونية القائمة على إعادة جزء من الفائض إليهم. وأكدت الحويلة أن اللائحة الجديدة تأتي بالتوازي مع مشروع قانون الجمعيات التعاونية الجديد، الذي تم رفعه لاستكمال إجراءاته القانونية، ضمن رؤية متكاملة لتحديث المنظومة التشريعية والتنظيمية للقطاع التعاوني، مشددة على أنها تمثل مشروعا متكاملا يوازن بين حماية أموال المساهمين وأملاك الدولة ودعوماتها، وصون حقوق الموردين، وتحسين تجربة المستهلك، وتعزيز الاستثمار، ورفع كفاءة الإدارة، بما يرسخ مكانة التعاونيات كأحد أهم ركائز الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت. من جهته، أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ورئيس لجنة إعداد اللائحة التنظيمية للعمل التعاوني د.خالد العجمي أن اللائحة التنظيمية الجديدة للعمل التعاوني تمثل قرارا تاريخيا ونقلة غير مسبوقة، وتعد من أبرز القرارات الوزارية التي ستؤسس لمرحلة جديدة من الحوكمة والشفافية، لتكون المرجع التنظيمي الأول للعمل التعاوني في الكويت خلال المرحلة المقبلة. وأوضح أن اللائحة جاءت في (122) مادة، لتشكل إطارا تنظيميا متكاملا يعالج مختلف جوانب العمل التعاوني، واضعة في مقدمة أهدافها صون المال العام، وحماية المستثمرين، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، وإرساء قواعد واضحة تضمن سلامة الإجراءات وحسن إدارة الجمعيات التعاونية، مضيفا أن اجتماعات مجلس إدارات الجمعيات التعاونية ستكون موثقة بالفيديو ضمانا للشفافية.

وأضاف أن اللجنة حرصت على إشراك جميع الأطراف ذات العلاقة، حيث عقدت سلسلة واسعة من الاجتماعات وورش العمل، واستدعت ممثلي الجهات الحكومية والرقابية والقانونية، إضافة إلى المختصين وأعضاء مجالس الإدارات والموردين والمستثمرين والمواطنين، للاستماع إلى آرائهم وملاحظاتهم، بما يضمن أن تعكس اللائحة احتياجات الواقع العملي وتستجيب للتحديات التي واجهت القطاع خلال السنوات الماضية. من جهته، أكد الوكيل المساعد لقطاع الشؤون المالية والإدارية وشؤون التعاون بالتكليف د.سيد عيسى أن تنظيم عمليات الشراء النقدي من الجمعيات التعاونية سيكون بحد أقصى 200 دينار، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، بما يسهم في تنظيم الإجراءات وتعزيز الرقابة على عمليات البيع والشراء. وأضاف أن اللائحة الجديدة للعمل التعاوني تتضمن إلزام الجمعيات التعاونية بتجديد مبانيها من الداخل والخارج دون استثناء، وفق متطلبات ومعايير محددة، بما يواكب التطورات الحديثة ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمساهمين والمستهلكين.

وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة متوسطة وكيل الوزارة د.خالد العجمي والوكيل المساعد لقطاع الشؤون المالية والإدارية وشؤون التعاون بالتكليف د.سيد عيسى (قاسم باشا)

4 محظورات على أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية

تتضمن اللائحة الجديدة ضوابط واضحة لمنع تعارض المصالح وتعزيز الحوكمة والشفافية داخل الجمعيات التعاونية، ومن أبرز المحظورات على أعضاء مجلس الإدارة:

- حظر الإنفاق الشخصي: منع استخدام أموال الجمعية في أي أعمال أو أنشطة ذات طابع شخصي، بما في ذلك تمويل الإعلانات أو الدعاية الانتخابية الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة.
- حظر السفر على نفقة الجمعية: عدم السماح بسفر أعضاء مجلس الإدارة للمشاركة في المؤتمرات أو الندوات أو الفعاليات الخارجية على حساب الجمعية إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الشؤون الاجتماعية.
- حظر الحصول على مزايا غير مقررة قانونا: منع أعضاء المجلس من الحصول على أي مكافآت أو مزايا أو منافع لا تستند إلى نص قانوني أو لائحي، إضافة إلى حظر الاستفادة من الخصومات أو العروض الخاصة التي يقدمها الموردون للجمعية.
- حظر اعتماد العمليات المالية: منع أعضاء مجلس الإدارة من التوقيع على سندات الصرف أو القبض وطلبات الشراء الخاصة بالجمعية.

خلال لقاء تنويري نظّمته الوزارة للمقبولين في خطة البعثات الخارجية للعام الجامعي 2027/2026

وكيل «التعليم العالي»: دعم ومتابعة الطلبة المبتعثين باستمرار طوال رحلتهم الدراسية

كونا: أكد وكيل وزارة التعليم العالي د.بدر البصيري أمس استمرار الوزارة في دعم ومتابعة الطلبة المبتعثين طوال رحلتهم الدراسية بما يسهم في تهيئة البيئة المناسبة لنجاحهم وتذليل ما قد يواجههم من تحديات. جاء ذلك في كلمة ألقاها البصيري خلال اللقاء التنويري الذي أقامته وزارة التعليم العالي للطلبة المقبولين في خطة البعثات الخارجية للعام الجامعي 2027/2026 ضمن جهودها لإعداد الطلبة وتأهيلهم قبل انطلاق رحلتهم الدراسية. وقال البصيري إن مكاتب الوزارة الثقافية في دول الابتعاث ستواصل تقديم الدعم والمتابعة والإرشاد للطلبة والحرص على تهيئة البيئة المناسبة لنجاحهم حتى عودتهم إلى الوطن محققين طموحاتهم العلمية وملبين تطلعات وطنهم.

وأضاف ان اللقاء التنويري يأتي تتويجا للحملة الوطنية للابتعاث الخارجي (وجهني) واستكمالا لجهود الوزارة في إعداد الطلبة وتأهيلهم قبل انطلاق رحلتهم الدراسية.

ولفت إلى حرص الوزارة من خلال الحملة على أن تكون إلى جانب الطلبة في مختلف المراحل بدءا من التوعية والإرشاد مرورا بالتسجيل والقبول وصولا إلى اللقاء التنويري الذي يهدف إلى تعريفهم بالإجراءات ما بعد القبول في البعثة والإجابة عن استفساراتهم ليبدأوا رحلتهم بثقة واطمئنان.

ونقل البصيري إلى الطلاب والطالبات تهنئة وزير التعليم العالي والبحث العلمي د.نادر الجلال بمناسبة قبولهم في خطة البعثات الخارجية للعام الجامعي 2027/2026، متمنيا لهم التوفيق والنجاح في مسيرتهم الأكاديمية وتحقيق طموحاتهم والعودة إلى الوطن بالعلم والخبرة للمساهمة في مسيرة التنمية وخدمة دولة الكويت.

وأكد أن الوطن يعقد آمالا كبيرة على الطلبة المبتعثين ويثق بقدرتهم على أن يكونوا نماذج مشرفة للطالب الكويتي في مختلف جامعات العالم، داعيا إياهم إلى الاجتهاد والانضباط واستثمار فرصة الابتعاث في طلب العلم واكتساب الخبرات وبناء شخصياتهم العلمية والمهنية ليكونوا خير سفراء لدولة الكويت ويعكسوا قيمها ويمثلوها خير تمثيل.

وتقدم البصيري بالشكر والتقدير لجميع الجهات الحكومية المشاركة والشريك الاستراتيجي لحملة (وجهني) بيت التمويل الكويتي على التعاون والدعم والإسهام في إنجاح الحملة بما يجسد تكامل الجهود في خدمة الطلبة، متمنيا للطلبة التوفيق في مسيرتهم العلمية والعودة إلى الوطن حاملين العلم والخبرة ليكونوا رافدا لمسيرة التنمية ومساهمين في بناء مستقبل الكويت.

من جانبه، أكد مدير أول العلاقات العامة والفعاليات في بيت التمويل الكويتي فهد السعد في كلمته أن مشاركة البنك في حملة (وجهني) بالتعاون مع وزارة التعليم العالي تأتي تأكيدا لالتزامه المستمر بدعم التعليم وتمكين الشباب باعتبارهما من الركائز الأساسية في استراتيجية البنك للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة.

وقال السعد إن التعليم يمثل الاستثمار الأهم في مستقبل الكويت وتمكين الشباب يبدأ بتزويدهم بالمعلومة الصحيحة والإرشاد السليم بما يسهم في اتخاذ قرارات أكاديمية ناجحة.

وأضاف أن بيت التمويل الكويتي ينظر إلى الطلبة والشباب باعتبارهم الثروة الحقيقية للوطن ويحرص من هذا المنطلق على دعم المبادرات التعليمية التي تسهم في تطوير قدراتهم وصقل مهاراتهم وإعدادهم لمستقبل مهني واعد.

وذكر أن البنك يواصل دعم البرامج التدريبية والتوعوية والمبادرات التي تعزز جاهزية الشباب لسوق العمل وتمكنهم من الإبداع والابتكار معربا عن اعتزازه بالشراكة المستمرة مع وزارة التعليم العالي في حملة (وجهني) التي أسهمت في الوصول إلى آلاف الطلبة وأولياء الأمور وتعزيز الوعي الأكاديمي لديهم. وتضمن اللقاء التنويري أربعة محاور رئيسية قدمها ممثلو الجهات المشاركة كل فيما يخصه بهدف تعريف الطلبة بأبرز الإرشادات والإجراءات المرتبطة بمرحلة الابتعاث والاستعداد للحياة الدراسية في الخارج. وتناول المحور الإرشادي والتعليمي الإجراءات والمتطلبات التي يتعين على الطلبة استكمالها قبل الابتعاث ودور المرشد الأكاديمي إلى جانب الأوراق والمستندات المطلوبة وشروط الجامعات في دول الابتعاث، فيما استعرض المحور الأمني عددا من الإرشادات التوعوية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية ومكافحة المخدرات وسبل الوقاية والحماية خلال فترة وجودهم في الخارج. كما تطرق المحور الصحي إلى أبرز الإرشادات والتوجيهات الصحية التي تهم الطلبة خلال رحلة الابتعاث، في حين تناول المحور المصرفي الذي قدمه بيت التمويل الكويتي الشريك الاستراتيجي للحملة عددا من الموضوعات المتعلقة بالحسابات والخدمات والأمور البنكية.

وكيل وزارة التعليم العالي د.بدر البصيري خلال اللقاء التنويري

الخباز لـ «الأنباء»: يواكب الزيادة المستمرة في أعداد المراجعين ويرتقي بجودة الخدمات المقدمة

«الصحة»: افتتاح التوسعة الجديدة لمركز الفروانية لفحص متداولي الأغذية

عبد الكريم العبد الله

أعلنت مديرة إدارة الصحة العامة بوزارة الصحة د.منى الخباز عن افتتاح التوسعة الجديدة لمركز الفروانية لفحص متداولي الأغذية والفئات الأخرى، مشيرة إلى أن هذا يأتي ضمن استراتيجية وزارة الصحة الرامية إلى تطوير منظومة الخدمات الوقائية، وتعزيز كفاءة مراكز الفحص، بما يواكب الزيادة المستمرة في أعداد المراجعين، ويرتقي بجودة الخدمات المقدمة وفق أفضل المعايير. وأضافت في تصريح لـ «الأنباء» أن هذه التوسعة تمثل امتدادا لجهود الوزارة في تطوير خدمات قسم صحة متداولي الأغذية والفئات الأخرى منذ افتتاح مركز الفروانية في يناير 2024، مؤكدة أن الوزارة تحرص على توفير بيئة صحية متكاملة تضمن سرعة الإنجاز، ودقة الإجراءات، وراحة المراجعين، بما يسهم في تعزيز الصحة العامة وحماية المجتمع. وأوضحت أن التوسعة الجديدة جهزت بمرافق حديثة تشمل ثلاث عيادات للتسجيل، وعيادتين للفحص الإكلينيكي، وعيادتين لسحب الدم والتطعيم، الأمر الذي سيرفع الطاقة الاستيعابية للمركز، ويسهم في تسريع إجراءات الفحص وتقليل فترات الانتظار، إلى جانب تحسين تجربة المراجعين ورفع كفاءة سير العمل.

وأشارت إلى أن المشروع سيوفر مساحات إضافية داخل المبنى الرئيسي، بما يعزز انسيابية حركة المراجعين، ويوفر خصوصية وراحة أكبر، ويسهم في خفض متوسط مدة إنجاز إجراءات التسجيل والفحص الطبي وإصدار شهادة اللياقة الصحية في وقت قياسي، بما يعكس كفاءة التشغيل وجودة الخدمة. وأكدت د.الخباز أن مركز الفروانية يعد ثاني مركز متخصص من نوعه في الكويت بعد مركز شرق، ويقدم خدمات الفحص لمتداولي الأغذية والعاملين في المنشآت الغذائية، إلى جانب الفئات المهنية الأخرى التي تتطلب طبيعة عملها الحصول على شهادة اللياقة الصحية، مشيرة إلى أن هذه الخدمات تمثل أحد أهم المرتكزات الوقائية لحماية الصحة العامة وضمان سلامة المجتمع. وأكدت على استمرار وزارة الصحة في تنفيذ خططها لتطوير البنية التحتية للمرافق الصحية، وتعزيز كفاءة الخدمات الوقائية، وتبني أفضل الممارسات التشغيلية، بما يحقق أعلى مستويات الجودة والكفاءة، ويواكب تطلعات المواطنين والمقيمين، ويعزز منظومة الصحة العامة في دولة الكويت.

مدير إدارة الصحة العامة بوزارة الصحة د.منى الخباز متوسطة القائمين على مركز الفروانية لفحص متداولي الأغذية

أكدت خلال ندوة «مجتمع واعٍ.. ومستقبل آمن» أن تعاون الجهات ركيزة لبناء مستقبل أكثر وعياً

الحويلة: التوعية بمخاطر المخدرات مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب تضافر جهود الجميع

سلطان العبدان

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة أهمية استمرار الجهود الوطنية المشتركة في مواجهة آفة المخدرات، معربة عن أملها بأن تتحول حملة «وطن يحميك» إلى مبادرة سنوية تصل إلى كل بيت ومدرسة ومؤسسة، بما يعزز ثقافة الوقاية ويحمي الأجيال القادمة. جاء ذلك خلال حضورها ندوة «مجتمع واعٍ... ومستقبل آمن»، التي نظمتها وزارة الشؤون الاجتماعية ضمن فعاليات الحملة الوطنية التوعوية الشاملة لمكافحة المخدرات تحت شعار «وطن يحميك». وقالت الحويلة إن حملة «وطن يحميك» جسدت نموذجا وطنيا مميزا للتعاون والتكامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، مؤكدة أن التوعية ليست مسؤولية جهة واحدة، وإنما مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب تضافر جهود الجميع. وأضافت أن الوزارة تتطلع إلى استمرار الحملة بصورة سنوية والتوسع في برامجها وأنشطتها، حتى تصبح ثقافة الوقاية جزءا أصيلا من المجتمع، وترسخ الوعي بأهمية حماية الشباب من مخاطر الإدمان.

واختتمت الحويلة بالتأكيد على أن استمرار الشراكة والتعاون بين مختلف الجهات يمثل الركيزة الأساسية لحماية المجتمع، وبناء مستقبل أكثر وعيا وأمنا للأجيال القادمة.

ووجهت رسالة إلى الأسر التي يواجه أبناؤها مشكلة الإدمان بضرورة التعامل معهم بالوعي والاحتواء بعيدا عن الخوف أو الوصمة المجتمعية، مؤكدة أن العلاج متاح عبر قنوات آمنة وسرية وفرتها الدولة لتقديم الدعم وإعادتهم إلى حياتهم الطبيعية.

وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة في المعرض المصاحب للندوة

إجراء أول عمليتين بنجاح واستكمال البرنامج بعمليتين إضافيتين

مستشفى العدان يطلق برنامج استبدال مفصل الركبة ويوسّع خدمات جراحات العظام التخصصية

عبدالكريم العبدالله

في إطار جهود وزارة الصحة للارتقاء بالخدمات الصحية التخصصية، أطلق مستشفى العدان برنامج عمليات استبدال مفصل الركبة، وذلك تحت إشراف رئيس قسم جراحة العظام د. أحمد الحربي، في خطوة تعكس استمرار تطوير خدمات جراحة العظام وتوسيع نطاق الجراحات التخصصية بالمستشفى.

وشهد البرنامج إجراء أول عمليتين لاستبدال مفصل الركبة بنجاح، على أن يستكمل البرنامج بإجراء عمليتين إضافيتين، بما يعزز جاهزية المستشفى لتقديم هذا النوع من الجراحات التخصصية، ويوفر خيارات علاجية متقدمة للمرضى وفق أحدث الممارسات الطبية.

كما نجح الفريق الطبي في إجراء عمليات متخصصة لاستبدال مفاصل الحوض والكاحل، في إنجاز يعكس كفاءة الكوادر الطبية والإمكانات المتطورة التي يوفرها المستشفى، ويؤكد قدرته على تقديم خدمات جراحية تخصصية وفق أعلى معايير الجودة. وواصل قسم جراحة العظام تحقيق نتائج متميزة، إذ أنجز حتى الآن نحو 200 حالة متخصصة في جراحات مفصل الركبة، شملت عمليات استبدال المفاصل، وإصلاح التشوهات، وعلاج الإصابات الرياضية، وذلك ضمن خطة تطوير مستمرة تهدف إلى توسيع نطاق الخدمات التخصصية، وتطبيق أحدث التقنيات والممارسات الطبية، بما يسهم في الارتقاء بجودة الرعاية الصحية المقدمة للمرضى.

رئيس قسم جراحة العظام في مستشفى العدان د. أحمد الحربي خلال اجراء احدى عمليات استبدال مفصل الركبة